

مصر

محاكمة قنديل تفتح الباب لتغيير حكومي

جبهة «الإنقاذ» نحو تعديل موقفها وقبول المشاركة الوزارية شرط تغيير النائب العام

«رَبِّ ضارة نافعة»، لعل هذا القول ينطبق على القرار القضائي الذي صدر أمس في حق رئيس الحكومة هشام قنديل بسجنه وعزله من منصبه، ما أعاد فتح الباب على إمكان تعديل حكومي تطالب به المعارضة للخروج من الأزمة السياسية التي تعيشها مصر



القاهرة - رانيا ربيع العبد

تجدد الحديث، أمس، عن تشكيل حكومة جديدة بقوة على الساحة السياسية المصرية عقب قرار محكمة جناح الدقي، برئاسة المستشار محمد الصاوي، بحبس رئيس الوزراء المصري د. هشام قنديل، لمدة سنة ودفن كفالة قدرها 2000 جنيه، وعزله من الوظيفة، في قضية عمال طنطا للكتان.

قضية ظهرت على خلفية عدم تنفيذ قنديل حكماً قضائياً صادراً عن محكمة القضاء الإداري يقضي بعودة شركة طنطا للكتان إلى الدولة مرة أخرى، وعودة كافة عمالها إلى سابق أوضاعهم قبل عملية الخصخصة، وبطلان بيع الشركة لرجل الأعمال السعودي عبد الله الكعكي.

إلا أن المتحدث الرسمي باسم الرئاسة، الوزير المفوض عمر عامر، أكد أن قنديل باق رئيساً للوزراء، وأن الرئاسة ستعلن لاحقاً تفاصيل التعديل الوزاري وحركة المحافظين، حال الشروع فيهما.

وفي هذا الشأن أعلنت الهيئة البرلمانية لحزب الوسط في مجلس الشورى، خلال مؤتمر صحفي أمس، القيام بمبادرة لتصبح مسار الثورة، تتمثل في تقديم الهيئة البرلمانية للحزب لرئيس مجلس الشورى أحمد فهمي، بطلب لعقد جلسة عاجلة للمجلس، وطلب عاجل آخر لرئيس الجمهورية محمد مرسي لتغيير الحكومة الحالية.

من جانبه، كشف عضو الهيئة البرلمانية عن «الوسط»، عصام شبل، عن تواصل مع القوى المنوي دعوتها إلى الحوار مع الرئيس منذ يومين، منتقداً الحكم القضائي الصادر ضد قنديل «في الوقت الذي يتجمل المخلوع (الرئيس حسني مبارك) بكوافيره الخاص ويصيح شعرة». هذا وقد ذكرت مصادر سياسية مطلعة، أن الاتصالات التي جرت في الأونة الأخيرة بين حزب الحرية والعدالة برئاسة سعد الكتاتني، وقيادات في جبهة الإنقاذ،

قال الأمين العام لحزب التجمع المصري مجدي شرابي «إن إجراء تعديل محدود أو شامل في الحكومة الحالية، لن يساعد في حل الأزمة الشاملة التي تمسك بخناق الوطن ولن ينهي «الفشل» الذي أصاب كل ممارسات الحكم منذ تولي محمد مرسي رئاسة الجمهورية. فالحكومة، طبقاً للدستور، مجرد جهاز تنفيذي ومجموعة من مديري المكاتب والسكرتارية للرئيس يقتصر دورهم على تنفيذ السياسة التي تجري صياغتها وتقريرها في الرئاسة».

وأضاف أنه «من دون تغيير هذه السياسات القائمة على انسحاب الدولة من الاستثمار والتنمية والرهان على القطاع الخاص المحلي والأجنبي والسوق الرأسمالي في تحقيق الاستثمار والتنمية، ستظل الأزمة قائمة وسنعاني من تراجع التنمية والفرق والبطالة».



«الإخوان المسلمون» على مجريات العملية الانتخابية في ظل استمرار وزيرها الحالي محمد علي بشر. إلا أنه لم يجر التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن هذه الوزارة التي يرفض الإخوان التخلي عنها.

من جانبه أكد البرلماني عاطف عواد، أحد وسطاء التفاوض بين جبهة الإنقاذ والرئاسة بشأن الحوار الجديد أو تغيير الحكومة، أن عودة رئيس الوزراء السابق كمال الجنزوري، مرة أخرى إلى المنصب،

على جميع مفاصل الدولة، وأوضحت المصادر أن أهم الوزارات المرتقب تغييرها هي العدل والداخلية.

وتسعى الجبهة، بحسب المصادر، إلى الحصول على اتفاق مكتوب من قبل «الحرية والعدالة» تقر فيه بالوزارات التي من المفترض تغيير وزرائها، وتعيين أعضاء من الجبهة ذوي خبرة وحكمة. وكشف عن ضغط قيادات الجبهة لتغيير وزارة التنمية المحلية قبل انتخابات مجلس النواب المقبلة، حتى لا يسيطر

التي إلى إبداء موافقة مبدئية من قبل بعض قيادات الجبهة على الاشتراك في الحكومة المقبلة، شرط أن يتم مع هذه التغييرات إقالة النائب العام المصري الحالي المستشار طلعت عبد الله.

وأضافت المصادر، في تصريحات خاصة لـ «الأخبار»، أن من العتب أن نظل رافضين المشاركة في الحكومة المقبلة، مشيرة إلى أن تفكير بعض قيادات الجبهة بدأ يتغير ويؤيد فكرة المشاركة الآن، حتى لا تترك الفرصة من جديد للإخوان للاستحواذ

صاروخان على «إيلات»... و«شورى المجاهدين» تتبنى

«السلطات المصرية تتخذ إجراءات فنية وبحثاً لدراسة المزاعم الإسرائيلية»، وأنه «لا يزال نحقق في الأمر لنرى إذا ما كانت الصواريخ أطلقت من الأراضي المصرية. لكن لا شيء مؤكد حتى اللحظة».

وأكدت رئاسة الجمهورية المصرية رفض مصر من حيث المبدأ أي هجمات أو تهديد لآمن أي دولة. ولفت مصدر عسكري مصري آخر إلى أنه «لا دلائل حتى اللحظة على أن الصواريخ جرى إطلاقها من سيناء». وأضاف: «تجري مراجعة النقاط الحدودية مع إسرائيل للتأكد من رصد أي حركة غريبة في الساعات القليلة الماضية».

وقال المفوض عمر عامر، المتحدث باسم الرئاسة المصرية، في مؤتمر صحفي، إن «المبدأ الذي نؤكده ونعمل عليه هو أننا ضد أي تهديد تجاه أمن أي دولة. مصر دولة تدعو للسلام» داعياً إلى الانتظار «حتى تتضح الصورة». (الأخبار، أ ف ب، رويترز)

تقوم الوضع الأمني في المدينة». في موازاة ذلك، قالت مصادر عسكرية إسرائيلية إن منظومة القبة الحديدية لم تعترض الصاروخين. وأكدت مصادر عسكرية لوكالة «فرانس برس» أنه «نظراً إلى ظروف عملية فإن بطارية (منظومة القبة الحديدية) لا تعترض الصواريخ الموجودة في المنطقة لم تعترض الصاروخين».

وذكر موقع صحيفة «يديعوت أحرونوت» أن رادار المنظومة تمكن من تشخيص الصواريخ أثناء تحليقها، إلا أن الصواريخ الاعتراضية لم تنطلق لأسباب غير واضحة، رغم أن أحد الصاروخين سقط في منطقة مأهولة داخل المدينة.

وفي السياق، اتخذت السلطات المصرية إجراءات للتحقق مما أعلنته إسرائيل، أن الصاروخين أطلقا من شبه جزيرة سيناء، رافضة تأكيد الأمر أو نفيه، حسبما أفادت وكالة «أنباء الشرق الأوسط» المصرية. ونقلت الوكالة عن مصادر مطلعة أن

تغرق كل ما هو ممكن في الدم. ينبغي أن نتعامل معها». ولكن لم يشر إلى عمل عسكري إسرائيلي في سيناء، ولكنه أشاد بما وصفه «بحوار مستمر وعميق» مع مسؤولين مصريين بشأن قضايا أمنية. وقال عن السلطات المصرية إنها «لا تتسامح مع الإرهاب».

من جهته، قام رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، الموجود حالياً في لندن لحضور جنازة رئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارغريت تاتشر، بإجراء مشاورات هاتفية مع وزير الدفاع موشيه يعالون ومسؤولين أمنيين «حول كيفية الرد على إطلاق الصواريخ»، بحسب مكتبه.

من جهة أخرى، قال المتحدث باسم الشرطة الإسرائيلية، ميكي روزنفيلد: «وجدنا موقعي انفجار في المدينة، وأغلقتنا المطار في تدبير احترازي». وعاد روزنفيلد ليقول إن «المطار عاد إلى العمل الطبيعي حالياً، والشرطة

تقرير

بعد مرور سنة، عاد السيناريو ذاته ليظهر: صواريخ من سيناء على «إيلات» المحتملة. الهجوم استنفر الإسرائيليين بقدر المصريين، وأظهر تنسيقاً مشتركاً في ما يخص «قضايا الإرهاب»

أعلن الجيش الإسرائيلي، أمس، أن صاروخين أطلقا من شبه جزيرة سيناء المصرية سقطا على منتجع «إيلات» على البحر الأحمر، أمس، لكنهما لم يؤديا إلى وقوع خسائر بشرية أو أضرار، في هجوم أعلن «مجلس شورى المجاهدين» المسؤولية عنه.

وفي بيان، نشر على الإنترنت، قالت الجماعة إنها استهدفت أم الرشراش المحتلة «بصاروخين من طراز غراد ثم انسحبت بأمان». وذكرت أن الهجوم جاء رداً على هجوم الجيش الإسرائيلي على المحتجين الذين تظاهروا بسبب استشهاد الأسير ميسرة أبو حمدة.

وقبل إعلان الجماعة مسؤوليتها، صرح المسؤول في وزارة الدفاع الإسرائيلية، عاموس جلعاد، بأنه «توجد جماعات إرهابية تسعى إلى تعقيد علاقات إسرائيل مع مصر بقتلها إسرائيلييين واربك حياة مواطنيها». وتابع أن مثل هذه الجماعات «تسعى إلى التدمير وأن